موقف نواب الأقليات من القضايا الاقتصادية في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨

أ.م.د. عمار يوسف عبدالله
جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/١٠/١٧ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١٢/٣٠

ملخص البحث

أدى نواب الأقليات من المسيحيين واليهود دوراً مهماً في الحياة البرلمانية أثناء العهد الملكي عن طريق معالجة أو محاولة معالجة بعض المشاكل والأزمات التي كانت تواجه العراق في المجال الاقتصادي من خلال مناقشاتهم ومقترحاتهم في مجلس النواب العراقي.

يتناول البحث، ومن خلال محاضر مجلس النواب العراقي، دور نواب الأقليات في مناقشة القضايا الاقتصادية وقُسم على خمسة محاور، تناول الأول موضوع الزراعة إما الثاني فقد تطرق إلى المشاريع الصناعية والعمرانية وقضايا النفط وعالج الثالث موضوع التجارة والتموين وتناول الرابع الضرائب والرسوم والمؤسسات المالية واستعرض الخامس الميزانية العامة للدولة والعملة الوطنية.

المقدمة

قيام المجلس التأسيسي العراقي ٢٧ آذار ١٩٢٤:

نشأت فكرة المجلس التأسيسي العراقي عندما أعلن الانتداب البريطاني على العراق في ففي خضم الاحتجاجات الجماهيرية على الانتداب أقيم في اليوم، ١٩٢٠م ٢٥ نيسان التالي تجمع كبير في جامع الحيدر خانة ببغداد أُختير منه خمسة عشر مندوباً عن أهالي بغداد والكاظمية لمقابلة وكيل الحاكم المدني البريطاني العام ارنولد ولسون (A. Willson) والمطالبة بالإسراع في عقد مؤتمر عراقي عام منتخب ليقرر مصير الحكم وشكله في البلاد ونوع علاقاتها مع الدول الأخرى. وقد عرض المندوبون الخمسة عشر هذا المطلب مع مطالب أخرى تتعلق بإطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية إلى وكيل الحاكم المدني العام الذي وعد بإحالة المطالب إلى الحكومة البريطانية. في الوقت نفسه تحركت الجماهير في بقية أنحاء العراق لعرض المطالب ذاتها أمام المسؤولين البريطانيين في مناطقهم[١]، ماطلت الحكومة البريطانية في عقد المؤتمر وانتخابه والذي أطلق عليه رسمياً اسم (المجلس التأسيسي العراقي)فقد تم تأجيله لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة. وتتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وتوقيع المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٢٢، عندما شعرت الحركة الوطنية ان الحكومة البريطانية ستسعى للمجيء

بعناصر تؤيد تصديق المعاهدة من المجلس قاطعت انتخابات المجلس التي أعلن عن، البدء بها يوم ١٩٢٢، أي بعد توقيع المعاهدة من الحكومة العراقية ٢٤ تشرين الأول والملك فيصل الأول الذي كان قد رفض توقيعهالكنه اضطر إلى ذلك للحفاظ على ، وحدة العراق وكيانه السياسي الذي هدد البريطانيون بإنهائهما ومع ذلك اشترط عدم تدخل البريطانيين في الانتخابات[٢].

وبعد صدور الإرادة الملكية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ بتأليف المجلس التأسيسي قررت الحكومة إجراء الانتخابات ابتداءً من ١٢ تموز ١٩٢٤م، وأسفرت عملية انتخاب نواب المجلس التأسيسي التي بدأت في ٢٥ شباط ١٩٢٤م وانتهت في آذار من العام نفسه عن تشكيل المجلس التأسيسي الذي افتتح في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وكان عدد أعضاءه (١٠٠)، وألقى الملك فيصل الأول خطاب العرش، مذكراً الأعضاء بأن مهمتهم هي البت في المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ وإصدار الدستور العراقي ومن ثم إصدار قانون انتخاب النواب[٣].

وبخصوص آلية انتخاب النواب في المجلس التأسيسي العراقي فقد نصت المادة(٣٧) من القانون الأساسي (دستور عام ١٩٢٥) إن تحدد طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير المسلمة (المسيحية واليهودية)[٤].

أثار موضوع تمثيل الأقليات غير المسلمة نقاشاً طويلاً ووافق المجلس التأسيسي في نهايته على أن يكون للمسيحيين واليهود ثمانية أعضاء في مجلس النواب مناصفة على أن يكون للواء الموصل نائبين عن المسيحيين وواحد عن اليهود وللواء بغداد يهوديان وواحد مسيحي وللواء البصرة مسيحي واحد ويهودي واحد . ورفض المجلس مقترح امجد العمري بتمثيل الصابئة والايزيدية لقلة عددهم[٥].

يضم العراق من حيث المعتقد الديني أديان مختلفة إلى جانب المسلمين الذين يشكلون غالب السكان فهناك ثمة أقلية مسيحية وأقلية يهودية ثم الطائفة الايزيدية وهذا الأمر له علاقة بمراعاة الديانة في التمثيل النيابي على مستوى الموصل وبغداد والبصرة . فقد حدد القانون الأساسي (الدستور) وقانون انتخاب النواب الصادر عام ١٩٢٤ لكل منهم حسب الحجم السكاني لهم حتى الدورة الثانية عشر حيث لم يمثل بعدها اليهود احد في المجلس لقلة عددهم بسبب هجرة غالبية الطائفة اليهودية على اثر إسقاط الحكومة العراقية الجنسية عنهم عام ١٩٥٢ كما حصلت الطائفة الايزيدية على مقعد لها في مجلس النواب بدء من الدورة الثالثة عشر. وارتفعت نسبة المسيحيين في مجلس النواب بدء من الدورة الثالثة عشر فقد أصبح لهم ثلاث مقاعد بدلا من مقعدين عن لواء الموصل وحتى الدورة الأخيرة السادسة عشر[٦].

المبحث الأول: الزراعة

حاولت الحكومة العراقية منذ تشكيلها عام ١٩٢١ توجيه اهتماماتها بشؤون الزراعة في مجال المشاريع الروائية والزراعة والمجالات الاخرى لقد وجدت اوضاع الري على اسوء ما يكون وعلى الرغم من ضئالة المبالغ المخصصة للري والتي قدرت بـ (٥%) من عام ١٩٢١ الى ١٩٢٩[٧].

اولا: الاراضي :

كانت الاراضي في العهد العثماني ملكاً للدولة (الأميرية) وكانت الاراضي التي تشغلها العشائر ايضا ملكاً للدولة، يشغلها افراد العشائر بصورة جماعية على الاكثر، وكان شيخ العشيرة يتعامل مع الحكومة باسم عشيرته، ويجمع الضرائب من افراد عشيرته ويسلمها الى وكيل الحكومة المركزية، وأثناء سنوات الانتداب البريطاني للعراق ١٩٢١-١٩٣٢، وعهد الاستقلال ١٩٣٢-١٩٥٨ خلقت طبقة اقطاعية، إذ اعطي عدد محدود من رؤساء العشائر في مختلف انحاء العراق اراضي واسعة جداً تعود ملكيتها في الاصل الى الدولة[٨].

وازاء ذلك الوضع بالنسبة للأراضي، قدمت حكومة نوري سعيد الثانية (١٩ تشرين الاول ١٩٣١ – ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٢) لائحة (قانون تسوية الاراضي) الى المجلس، تعين بموجبها صندوق الاراضي وعائديها وتثبيت الحقوق المتعلقة بالعقر، لغرض مناقشتها واقرارها[٩].

وفيما يخص الاراضي الأميرية تكلم نائب (بغداد) يوسف غنيمة عن لائحة الحكومة: "يجري تمليك الاراضي الاميرية المغروسة من قبل الحكومة ببدلات التمليك". أي بمعنى ان للحكومة الحق بتمليك الاراضي الى غير الذين فوضت إليهم فرأت اللجنة* إن تجعل للحكومة الحق بتمليك الأراضي غير المفوضة فقط[١٠].

وعن نفس الموضوع تحدث نائب (بغداد) ابراهيم حييم حيث تحدث عن اللائحة التي تقدمت بها الحكومة وهي:"اعفاء بعض النسب من الحصص الاميرية"، لكونها خففت وطأة الازمة عن الزراع وقد شكر الحكومة عليها والتي اصبحت فيما بعد قانونا استفاد منه الزراع وقد اطلق عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣١[١١].

وحول مشكلة الملوحة في الرستمية تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة حيث سأل وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني) عن الاملاح في الرستمية وعن درجة تأثيرها في الزراعة وما هي طرق معالجتها وإزالتها[١٢].

ثانيا: المحاصيل الزراعية :

تقدمت حكومة جعفر العسكري الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦-١٤ كانون الثاني ١٩٢٨) بعدد من اللوائح القانونية لتشجيع الزراعة، ففي جلسة المجلس المنعقدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧ تقدمت بـ (لائحة قانون القطن لسنة ١٩٢٧)، إذ حظيت هذه اللائحة بتأييد بعض نواب الأقليات من ضمنهم يوسف الخياط حيث اشاد بها وطالب في الوقت نفسه بأعمام زراعة القطن بدعم المزارعين وتشجيعهم عن طريق وضع محفزات ومساعدات مادية لهم[١٣].

وعن نفس اللائحة تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة حيث قال ان هذه اللائحة مفيدة جدا ولازمة للبلاد لما للقطن من الاهمية، إلا أنني ارى اللائحة بشكلها الحاضر لا توصل إلى الغاية حيث طلب اعادة النظر فيها[١٤]، وتحدث نائب (البصرة) الدكتور سليمان غزالة عن لائحة زراعة القطن التي اتت بها الحكومة

حيث حرصت في هذه اللائحة اختيار الافضل من بذور القطن والأصلح للبلاد والأكثر حاصلاً[١٥]، وطلب نائب (البصرة) فوزي الخضيرة من وزير الزراعة توفيق وهبي توسيع وزراعة القطن في العراق[١٦].

وعن محصولي الحنطة والشعير طالب نائب (بغداد) يوسف غنيمة من الحكومة بلائحة قانونية تنص فيها على ان تعيد نصف الضريبة على المبالغ التي تصدر خارج العراق[١٧].

وبخصوص التمور سأل نائب (البصرة) ادور جورجي عن التدابير التي اتخذتها وزارة الاقتصاد حول تسليم التمور إلى شركة تجارة التمور[١٨].

ثالثا: الآفات الزراعية ومشكلة المياه :

أ- الآفات الزراعية :

واجهت الزراعة في العراق مشاكل رئيسة تمثلت بظهور الآفات الزراعية وانحباس الأمطار في بعض المواسم وكثرة الجراد، والتي تركت آثارها على الحياة الاقتصادية في البلاد[١٩].

وبسبب قصور الحكومة في معالجة مشكلة الجراد حيث كانت المعالجات انية ولم تعمل على حل هذه المشكلة. وأثناء مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤١ المالية تحدث نائب (الموصل) متي سرسم مبينا حجم الاضرار الفادحة التي لحقت بالزراعة والتي سماها بـ (الكارثة الزراعية) حيث طلب من وزير الاقتصاد (محمد يونس السبعاوي) ان يسعى ببذل الجهود للحيلولة دون تكرار مأساة السنة المنصرمة[٢٠].

وعن نفس المشكلة تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة حيث قال ان افة الجراد استولت على البلاد ونخشى من هجومها على المزارع وان هذه الاتفاقية *التي عقدت بين (سوريا ولبنان وتركيا والعراق) من صالح البلاد وطبعا ان المنطقة التي يستولي عليها الجراد واسعة الارجاء مما يستوجب على الحكومة العراقية إبرام تلك الاتفاقية[٢١].

ب- مشكلة المياه:

حاولت الحكومة العراقية منذ تشكيها عام ١٩٢١ توجيه اهتماماتها بشؤون الزراعة في مجال المشاريع الاروائية والزراعية، فقد وجدت اوضاع الري على اسوء ما يكون على الرغم من قلة المبالغ المخصصة للري والتي قدرت بـ (٥%) من عام ١٩٢١- ١٩٢٩[٢٢].

وفي ضوء هذا الموضوع استفهم نائب (بغداد) يوسف غنيمة من النائب الشيخ احمد الداوود بخصوص مسألة الري والأشغال، إذ قال ان اللجنة دققت ذلك ورأت ان الوزارة قد ادمجت القسمين ٨١ أ و ٨٣ أ في الميزانية العامة[٢٣].

وبخصوص إلغاء وزارة الري تكلم نائب (بغداد) إبراهيم حييم إذ قال:" إني اعرف ان القانون الذي يقضي بإلغاء وزارة الري والزراعة لم ينشر في الجريدة الرسمية(الوقائع العراقية) إلى الآن، والذي اعرفه انه يوجد وزارة الري والزراعة الان ولا اعلم هل يقوم وزير الاقتصاد والمواصلات مقام وزير الري" [٢٤].

وحول مشكلة الرواسب في انهر البصرة تسال نائب (البصرة) فوزي الخضيرة حول تخصيص المبالغ اللازمة لتطير انهر البصرة من الرواسب[٢٥].

وفي مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ المالية تمنى توفيق السمعاني نائب (الموصل) ان يرى في الموصل مشاريع للري حتى تجني منها في القريب العاجل الثمرات المطلوبة[٢٦].

رابعا: الخدمات الزراعية و البيطرية :

أ – المزارعون :

تعد الزراعة من المقومات الاساسية للاقتصاد العراقي ونظرا لأدراك نائب (بغداد) ساسون حسقيل لأهمية الزراعة في العراق فقد كان من بين النواب ممن قدموا طلباً الى رئيس مجلس النواب للمطالبة بضرورة تأليف غرفة زراعية لحماية الزراعة وتطورها[٢٧].

عندما قامت حكومة عبدالمحسن السعدون (كانون الثاني ١٩٢٨– كانون الثاني ١٩٢٩) الثالثة بأخذ حصتها من مزارعي الخضراوات بطريقة المقطوع، مما حدا بهم الى رفع شكواهم الى الحكومة بوساطة نواب الأقليات وبالفعل قام نائب (الموصل) يوسف غنيمة بعرض شكواهم تلك وبين ان هؤلاء المزارعين أصيبوا بأضرار جراء ذلك، وعد هذا النائب ان في هذه الطريقة غبناً فاحشاً مما ادى الى ترك غالب الزراعين مهنتهم هذه والى عرقلة مبدأ الحكومة القائم على تشجيع المزارعين[٢٨].

وأثناء عرض حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى (٢٠ اذار١٩٣٣–٩ايلول١٩٣٣) لائحة (قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣) الى مجلس النواب تضمنت هذه اللائحة طبيعة العلاقات بين كل من صاحب المزرعة والفلاح وتحديد حقوقهم وواجباتهم، إذ انتقد نائب (البصرة) سليم حسون هذه اللائحة لورود بعض المواد التي فيها ثقل على الفلاح[٢٩].

وبصدد موضوع السلفة الزراعية تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة حيث قال لا تقصد الحكومة من هذه السلفة ظلم الفلاح بل تحرص لئلا يصرف المبالغ التي تعطى اليه الى امور غير زراعية مطالب بتقليل السلفة[٣٠]، تحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل حيث قال عند اعطاء السلف الى المزارعين اذ نص القانون على تحصيلها فالحكومة تحصلها وعليها ان تنظر كيف تحصلها ومتى ولكن اظن ان الحكومة راغبة بتأجيل التحصيلات[٣١].

ولم يقتصر دور نواب اقليات (الموصل) على الاهتمام بتحقيق مطاليب لواء الموصل فقط بل تضامنوا مع عدد من زملائهم نواب لواء البصرة اذ تقدم نائب (الموصل) متي سرسم بقرير طالب فيه الحكومة انقاذ اصحاب بساتين النخيل في البصرة المرهونة عند المرابين (عن طريق تسليف هؤلاء (المزارعين) كي لا تنزع البساتين من اصحابها ويصبح مصيرهم كمصير من سبقهم من الملاكين الذين اصبحوا بحالة لا توصف من الشقاء[٣٢].

وحول موضوع تأجيل استيفاء السلفة الزراعية حيث وجه نائب (البصرة) فوزي الخضيرة سؤالا الى وزير الزراعة عبد الرحمن جودة حول تأجيل استيفاء السلفة الزراعية من الملاكين في البصرة[٣٣].

ب– الخدمات الزراعية والبيطرية :

لقد اهتم نواب الاقليات بالأمور الزراعية والبيطرية ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي وقد اشار نائب (البصرة) الدكتور سليمان غزالة بان العراق بلد زراعي ولا يمكن لاهله القيام بسد احتياجاتهم لان الصناعة لا تفي بالغرض حيث طالب بتعيين وزير ذو اختصاص زراعي لوزارة الزراعة[٣٤].

وعن الخدمات البيطرية تكلم نائب (البصرة) سليمان غزالة حيث قال ان من الواجب ان نهتم بالعناية الصحية للحيوانات وان نحسن نوعيتها فيجب ان تخلص هذه الحيوانات من الامراض لان اكثر الامراض تأتينا من هذه الحيوانات في الواجب الاعتناء بها اعتناءنا بأنفسنا[٣٥].

وفي اثناء اجتماعات مجلس النواب حصل جدال بشان مسالة قانون جباية رسوم الذبيحة وبهذا الصدد تحدث النائب ساسون حسقيل قائلا "إن رسوم الذبيحة نعم كانت موجودة في القديم وكانت تجبى وتقسم على قسمين نصف للبلديات ونصف للمحاسبات الخصوصية ، وحين الاحتلال البريطاني لم تكن هناك محاسبات خصوصية فأعطيت كل الواردات إلى الحكومة ومن ضمنها الذبيحة لدلك تعد هده الضريبة قانونية ، وعن شمول القرى بهده الضريبة فقد أيد ساسون حسقيل طلب بعض الأعضاء بان لا يشمل رسم الضريبة القرى"[٣٦]، وحول الاتفاقية البيطرية بين العراق وتركيا سأل نائب الاقليات ابراهيم صبيح ماذا حل بهذه الاتفاقية[٣٧].

وعندما تقدمت حكومة مزاحم الباجة جي بالمرسوم رقم (١) لسنة ١٩٤٨ والخاص بـ (اضافة مبالغ الى الميزانية ١٩٤٧ المالية) في جلسة المجلس المنعقدة في ٢٩ ايلول ١٩٤٨ لمناقشته انتقد نائب (الموصل) متى سرسم هذا المرسوم الذي عده ما حدد فيه من مبالغ ضئيلة لا تسد هذه المبالغ حاجة الفلاحين[٣٨].

وعندما اصدرت حكومة نوري السعيد الحادية عشر مرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٥٠ والخاص بإجراء تعديلات على قانون (مصلحة المكائن الزراعية) اعتبر نائب (الموصل) متي سرسم هذا المرسوم اعتداء على الدستور[٣٩]، وأثناء عرض حكومة محمد فاضل الجمالي الاولى (ايلول ١٩٥١ – اذار ١٩٥٤) على مجلس النواب بلائحة (قانون الغابات) ومناقشته في الجلسة المنعقدة في ٧ اذار ١٩٥٤ فقد طالب نائب (الموصل) توفيق السمعاني الاهتمام بمشروع الغابات لأهميته في خدمة البلاد[٤٠].

المبحث الثاني : المشاريع الصناعية والعمرانية وقضايا النفط:

اولا: المشاريع الصناعية والعمرانية :

كان القطاع الصناعي السائد في بداية تكوين الحكم الملكي في العراق امتداد لنفس النمط الذي كان سائداً إبان العهد العثماني والذي يتسم بصناعات فردية بسيطة[٤١].

وعند تقديم حكومة جعفر العسكري الثانية (تشرين الثاني ١٩٢٦ – كانون الثاني ١٩٢٨) وفي جلسة المجلس المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٢٧ بلائحة (قانون تمويل صرف المبالغ على أعمال رئيسة ولأغراض مبالغ لسنة١٩٢٧) القى نائب (الموصل) يوسف خياط خطبة تحريرية اشاد فيها بخطة الحكومة للقيام بأعمال ومشاريع عمرانية وعدها الخطوة الاولى للمباشرة في الأعمال الرئيسة لفائدة البلاد[٤٢].

كما قدم نائب (بغداد) يوسف غنيمة اقتراحا عن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عن الكحول المخلوط بالمثيل حيث اقترح ان يكون الرسم الكمركي على المستورد ٢٠% عوضا عن ١٥% وذلك تشجيعا للصناعة الوطنية[٤٣].

واستفهم نائب (بغداد) ساسون حسقيل عن موضوع الرسوم على الزيوت حيث طالب بزيادة الرسوم على الزيوت المستوردة لكي لا تزاحم الزيوت الداخلية[٤٤].

وعند عرض حكومة مزاحم الباجه جي (حزيران ١٩٤٨ – كانون الثاني ١٩٤٩) لائحة (قانون الزام اصحاب المشاريع الصناعية وتشييد مساكن للعمال) فقد اعترض نائب (الموصل) نجيب الصائغ على الفقرة (٦) من هذا القانون والتي تمنع جواز نقل ملكية المساكن المشيدة خلال عشرين سنة من تاريخ تشييدها[٤٥]

وأثناء الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ عرض على مجلس النواب في جلسته في ٥ كانون الأول ١٩٤٨ بلائحة (قانون مصرف الرهون) حيث طالب نائب (الموصل) نجيب الصائغ الحكومة بضرورة تحديد الاستقراض لمن كان راتبه لا يتجاوز ٠٢٥) دينار وخص الموظفين الصغار[٤٦].

ولدى مناقشة موضوع إنشاء جسر الفلوجة والفوائد المالية المتوخاة منه ابد النائب ساسون حسقيل هده الفكرة قائلا "إنا لاظن انه عند أشاء جسر يجب ان تفكر الحكومة في إمكان تحصيل واردات اكثر من الصرف" وأشار الى فوائد جسر الفلوجة قائلا""ما عدا تامين المواصلات بين الشرق والغرب فهو يؤمن لنا طريق مواصلات تجارية جديدة".

وفي مجال المشاريع العمرانية ومجلس الاعمار وعند مناقشة نواب الاقليات لائحة (قانون المشاريع العمرانية الرئيسية لسنة ١٩٣٤) التي قدمتها حكومة جميل المدفعي الثانية إلى مجلس النواب لإقرارها في جلسته المنعقدة في ٢١ نيسان ١٩٣٤ حيث انتقد نائب (الموصل) سليم حسون الحكومة لأنها تقدم كل يوم المشروع تلو المشروع وتعطي والوعود وبانها ستعمل ولم تعمل وتوضع العراقيل لعدم تنفيذ هذه المشاريع[٤٧].

وفي ٦ اذار ١٩٣٦ تقدمت حكومة ياسين الهاشمي الثانية (٧ اذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) إلى مجلس النواب بلائحة (قانون الاعمال العمرانية لمشروع الخمس سنوات) حيث انتقد نائب (الموصل) رفائيل بطي هذه اللائحة لكونها اهملت مشاريع مهمة كان من المفروض تنفيذها وخاصة طريق موصل – بغداد ومد سكة الحديد في الموصل[٤٨].

وعندما تقدمت حكومة حكمت سليمان (تشرين الأول ١٩٣٦ – اب ١٩٣٧) إلى مجلس النواب بلائحة (قانون الاقتراض) اشاد نائب (الموصل) رفائيل بطي بهذه اللائحة وبين ان القرض يصرف في سبيل أعمال عمرانية ستحقق فائدتها في خدمة الشعب، لذا اطلب من النواب تأييدها[٤٩]

وأثناء عرض حكومة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ – ١٠ تموز ١٩٥٢) لائحة (قانون المنهاج العام العمرانية) على مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٧ ايار ١٩٥١ انتقد نائب (الموصل) متي سرسم مجلس الاعمار لعدم ايلائه اهتماما للواء الموصل الذي لم يدرج في منهاجه أي المشروع صناعي أو عمراني لهذا اللواء[٥٠].

كما تقدمت حكومة جميل المدفعي الرابعة (كانون الثاني ١٩٥٣ – ايار ١٩٥٣) إلى مجلس النواب المنعقد في ٢٥ ايار ١٩٥٣ بلائحة (قانون يقضي بتحويل مجلس الاعمار إلى وزارة) رحب نائب (الموصل) متي سرسم بهذه اللائحة إلى تجعل مجلس الاعمار وزارة وطالب في الوقت نفسه بضرورة تنفيذ المشاريع التي وعدت الحكومة بتنفيذها في لواء الموصل[٥١]

وبعد تحويل مجلس الأعمار إلى وزارة تحدث نائب (بغداد) رزوق غنام عن دور تلك الوزارة في خمس سنوات التي شملت كل مرفق من مرافق العراق الاقتصادية بدعامتيها الزراعة والصناعة بالإضافة إلى كافة الحياة العامة ايضا[٥٢].

وعن منهاج مجلس الاعمار منذ بدايته ١٩٥٠ – ١٩٥١ حيث ابدى نائب (بغداد) إسماعيل الغانم تخوفه من ان يكون هذا المنهاج مخالفا في نصوصه للدستور[٥٣].

ثانيا: النفط :

كانت الحكومة العثمانية قد منحت (شركة النفط التركية) موافقة أولية في ٢٨ حزيران ١٩١٤ للبحث عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد وقد اهمل هذا الامتياز بعد الحرب العالمية ١٩١٤– ١٩١٨ ودخول الدولة العثمانية في الحرب ضد الحلفاء والتي انتهت بهزيمتها[٥٤].

تحدث نائب (الموصل) يوسف الخياط عن شركة النفط التركية التي اصبحت تعرف بـ(شركة نفط العراق) ابتدءا من عام ١٩٢٩، حيث طالب الحكومة بضرورة الزام هذه الشركة بتوظيف العراقيين ترجيحا على الغرباء عن البلاد واعادة جميع الذين ابعدتهم عن العمل[٥٥].

وفي نفس الجلسة قدمت حكومة السعيد لائحة (قانون تصديق اتفاقية معقودة في ٣٠ نيسان ١٩٣٢ بين الحكومة وشركة استثمار النفط البريطانية المحدودة) (شركة نفط العراق) حيث طالب نائب (الموصل) يوسف خياط من الحكومة بضرورة لفت نظر الشركة إلى التزاماتها بتوظيف العراقيين تدريبهم وتزويدهم بالخبرة وارسالهم إلى الخارج حتى يتخصصوا في أعمال استخراج النفط واستثماره[٥٦]، وطالب نائب (بغداد) ابراهيم حييم من مجلس النواب بزيادة اسعار النفط وعدم التساهل مع الشركات الاجنبية[٥٧].

وأثناء مناقشة الميزانية العامة لسنتي ١٩٣٣ – ١٩٣٤ المالية انتقد نائب (الموصل) سليم حسون ارتفاع اسعار بيع النفط ومشتقاته على الرغم من كونه يستخرج من البلاد، محملا المسئولية في ذلك إلى الشركات الأجنبية[٥٨].

وطالب النائب نفسه الحكومة بضرورة معالجة هذه المسالة المهمة التي تمس حياة الشعب الاقتصادية[٥٩] .

وعن المفاوضات التي تجريها الحكومة مع شركات النفط الاجنبية حيث اهاب نائب (الموصل) متي سرسم بالحكومة بان تكون جادة في مفاوضاتها مع الشركات والعمل على تعديل امتيازات النفط بما يتفق والاماني الوطنية(٦٠).

وفي ضوء حديث وزير المالية يوسف غنيمة عن الإيرادات العامة وجه نائب (الموصل) متي سرسم سؤالا إلى رئيس الوزراء توفيق السويدي يستفسر منه موقف الحكومة من المفاوضات مع الشركات الاجنبية(٦١).

وحينما عرضت حكومة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ – ١٠ تموز ١٩٥٢) لائحة (قانون تأسيس مصفى النفط) الذي قامت شركات النفط بعرقلة تنفيذه خوفا من ان تتضرر مصالحها النفطية بعد ان اشاد متي سرسم باللائحة حيث طالب باتخاذ موقف حازم من الشركات(٦٢).

وفي موضوع تأميم النفط تمنى نائب (الموصل) متي سرسم ان تكون نتيجة المفاوضات محققة لرغبة البلاد وكرامتها(٦٣).

المبحث الثالث: التجارة والتموين:

أولا: التجارة :

نشطت الحركة التجارية أثناء فترة الاحتلال البريطاني في العراق وخاصة في جانب الاستيرادات نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي وزيادة النفقات للقوات البريطانية (٦٤).

تحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل عن ميزانية ميناء البصرة حيث قال ان ميزانية الميناء كانت تنشر مع الميزانية للحكومة العراقية كقانون يصدر حسب الأصول واكمل حديثه بالقول انه لم يحصل اعتراض فالاعتراض هو في مسألة تسجيل املاك الميناء باسم الخزينة العراقية(٦٥).

وحول موضوع إدماج ميزانيتي ميناء البصرة وحفر سد الفاو قال نائب (بغداد) يوسف غنيمة بوجود دمج الميزانيتين في ميزانية واحدة وجعل ميزانية حفر سد الفاو فصلاً أولاً وميزانية الميناء فصلاً ثانياً(٦٦).

وعن نفس الموضوع ايد نائب (بغداد) ساسون حسقيل النائب يوسف غنيمة حول موضوع دمج الميزانيتين في ميزانية واحدة وبنفس الوقت اعترض على اقتراح الحكومة بجعل كل فصل على حدة(٦٧).

وفيما يخص غرف التجارة طالب نائب (بغداد) ساسون حسقيل ان يكون لغرف التجارة الحق في ان تمثل التجار وان يكون لها الحق أيضا في مراجعة جميع دوائر الدولة(٦٨).

وفي موضوع اعفاء الصادرات من غير الحنطة والشعير من الرسوم طالب نائب (بغداد) يوسف غنيمة من المجلس قبل ان يطلب اعفاء هذه المواد ان يعمل بكل ما يستطيع بعدم ادخال مواد جديدة إلى البلاد واكمل بقوله أود ان يجعل المجلس هذه المسألة نصب عينيه قبل ان يقترح الاعفاء(٦٩).

وفي مسألة إيجاد اسواق طالب نائب (بغداد) يوسف غنيمة بإيجاد اسواق بقوله:" ان الزراعة لها انتاج والانتاج يحتاج إلى اسواق خارج العراق". وعن وسائط النقل قال النائب نفسه:" لدينا صعوبات جمة في وسائط النقل لان شركات النقل تتحكم في رقابنا برفع اسعار (الناولون) لكي تأخذ منتوجات بلادنا بأسعار بخسة جداً"(٧٠).

وعن تجارة الخمور طالب نائب (بغداد) ساسون حسقيل من الحكومة بوضع قيود على تجارة الخمور وطالب الحكومة أيضا ان تشدد من التضييق باستخدام وسائطها وشرطتها[٧١]، وطالب النائب نفسه بوضع قيود على المشروبات الأجنبية[٧٢].

وبخصوص المقاييس والمكاييل التي كانت تختلف في العراق من منطقة إلى اخرى حيث طالب نائب (بغداد) إبراهيم حييم ان يبدل مقياس التغار بالأطنان[٧٣].

كما طالب نائب (الموصل) سليم حسون بتوحيد المقاييس والمكاييل والبدء بالمباشرة بها[٧٤].

وعن تجارة اصواف الموصل تساءل نائب (الموصل) متي سرسم من عبد الوهاب مرجان (وزير المالية) حول فرض لجنة التمويل على تجارة الموصل بعض القيود على الاصواف المصدرة إلى خارج العراق وتساءل عن الاسباب إلى دفعت هذه اللجنة ان تقف هذا الموقف الذي يلحق الاذى بتجارة الموصل ويحلق بأصحابها ضررا بليغا[٧٥].

ثانيا: التموين:

تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ عام ١٩٢٩[٧٦]. وأثناء عرض مسألة التموين في مجلس النواب تسأل نائب (الموصل) متي سرسم عن الاسباب التي دفعت بوزارة التموين إلى منع نقل بعض المواد الغذائية الأساسية مثل (الدهن والتمن) من الالوية الجنوبية إلى الموصل لاسيما ان هذا الاجراء أدى إلى ارتفاع الاسعار بشكل فاحش[٧٧].

وعن ازمة (الخبز) في عهد حكومة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧- ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) وصف نائب (الموصل) نجيب الصائغ تردي الأوضاع الاقتصادية الذي لم يصل إلى هذا الوضع في سنوات الحرب العالمية الثانية[٧٨].

وعندما تشكلت حكومة توفيق السويدي الثالثة (شباط ١٩٥٠ – ايلول ١٩٥٠) وخلال مناقشة جوانب الرد على خطاب العرش تحدث نائب (الموصل) نجيب الصائغ مبينا ان البلاد يجتاحها ضائقة اقتصادية خانقة شملت جميع شرائح المجتمع وخاصة الفقراء[٧٩].

وفي الرد على المراسيم التي اصدرتها حكومة (جميل المدفعي) انتقد نائب (الموصل) نجيب الصائغ سياسية الحكومة الاقتصادية وتحدث عن الجوع والغلاء والبطالة في صفوف الشعب وطالب بمعالجة هذه المشكلة والغاء رسوم الاستهلاك عن الخضراوات وتحديد اسعار الفاكهة[٨٠].

المبحث الرابع: الضرائب والرسوم والمؤسسات المالية:

أولا: الضرائب :

تعد الضرائب مورداً مالياً مهماً للدولة وهي تختلف من حيث النسبة تبعا لاختلاف المواد التي تفرض عليها الضريبة وقد نالت هذه المسألة اهتمام النواب في مناقشات المجلس[٨١].

ونظرا لأهمية الضرائب في تنمية الاقتصاد فإنها نالت قسطا كبيرا من اهتمام نواب الاقليات فقد اشار نائب (بغداد) ساسون حسقيل إلى انه لا يسوغ لأي من النواب ان يقترح على المجلس سن لائحة قانونية بشأن الغاء ضريبة قانونية ولا يجوز للنائب اقتراح مصرف من الخزينة[٨٢].

أ- ضريبة الارض :

تعد هذه الضريبة من الضرائب المهمة التي تمس قطاعات واسعة من الشعب فقد اولاها نواب الاقليات أهمية كبيرة[٨٣].

ولأهمية هذه الضريبة فقد قال نائب (بغداد) يوسف غنيمة ان قانون ضريبة الاراضي فيه فائدة فانه انزل الضريبة من ٢٠% إلى ١٢,٥% وقبل مبدأ (الكادسترو)* وهي أحسن طريقة في الجباية[٨٤].

أما فيما يخص ضريبة الاراضي الاميرية فقد قال نائب (بغداد) إبراهيم حييم توجد في المادة السابعة في الفقرة الاخيرة التي تقول (للمصرف ان يطلب تطبيق قانون جباية الاموال الاميرية في تحصيل ديونه) واستفهم النائب بقوله انا لا اعرف ان هناك قانونا يسمى قانون جباية الاموال الاميرية في مجموعة قوانين الدولة بل يوجد هناك قانون جباية الديون المستحقة رقم (٤٣) لسنة ١٩٣١ فإذا كان القصد الإشارة إلى هذا القانون فأرجو ان يوضح ذلك ولدي اقتراح حيث انه كما قلت لا يوجد لدينا قانونا يسمى جباية الأموال الأميرية[٨٥].

أما فيما يخص ضرائب العرصات تحدث عنها نائب (بغداد) إبراهيم حييم بقوله "إذا اشترى احد الافراد او ولد يتيم أو امرأة ارملة عرصة ولكن ليس لديه في الحال الحاضر الدراهم اللازمة للبناء والتعمير افلا ترون انه ليس من الانصاف وضع ضريبة على مثل هذه العرصة[٨٦].

ب- ضريبة الدخل

اولى نواب الاقليات هذه الضريبة أهمية حيث طالبوا بتشريع خاص لها وان تحقق العدالة في تطبيقها على الجميع على حد سواء[٨٧].

وخلال مناقشة لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٤ المالية) التي قدمتها حكومة جميل المدفعي لمجلس النواب وعلى ضوء ذلك انتقد نائب (الموصل) سليم حسون سياسة الحكومة فيما يتعلق بضريبة الدخل التي عدها من الوسائل المهمة التي تشغل البلاد والمجالس النيابية منذ تأسيس الحكم الوطني وطالب الحكومة باتخاذ الوسائل الكفيلة لمعالجة طريقة جباية ضريبة الدخل وتخلص الشعب من التذمرات ومن البلية التي اثقلت كاهل الشعب[٨٨].

وعن موضوع ضرائب الدخل على الاجانب قال نائب (بغداد) يوسف الكبير يجب على الحكومة ان لا تفرض ضريبة الدخل على املاك الاجانب في بلادهم لأنهم يدفعونها في بلادهم واخشى ان لا يكون ذلك موافقا للقواعد الدولية بشان معاملة الأجانب(٨٩).

وعندما قدمت حكومة نوري السعيد (الحادية عشر) إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة ٢٥ كانون الثاني ١٩٥١ (للائحة مرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإعفاء الفوائد من ضريبة الدخل) حيث انتقد نائب (الموصل) متي سرسم هذه اللائحة وتحدث متسائلا عن كيفية جواز اصدار الحكومة مرسوما لإعفاء من ضريبة الدخل في أثناء عطلة المجلس واضاف قائلا "ان هذا امرأ لا افهمه ولا يمكن ان اقتنع بالأسباب التي جاءت بإصدار هذا المرسوم"(٩٠)

وفي ١٩ شباط ١٩٥١ تقدمت حكومة السعيد نفسها إلى مجلس النواب بلائحة (قانون تعديل قانون ضريبة الدخل) حيث طالب نائب (الموصل) توفيق السمعاني الحكومة ان تعالج الضرائب معالجة حكيمة وتثبت من الضرائب ما يفيد وتزيل بعض الضرائب التي تثقل كاهل الشعب(٩١).

ج- ضريبة العسل

لقد تطرق نواب الاقليات أيضا إلى الضرائب الأخرى ومنها ضريبة العسل حيث قال نائب (بغداد) ساسون حسقيل لا اعتراض لي على اعفاء العسل من الضريبة ولكن اريد ان اعرف ما هي كمية العسل في العراق واقترح ان يقال في المادة الأولى (يعفى العسل الذي ينتج في العراق من ضريبة الارض أو الاعشار من أول ايلول سنة ١٩٢٩(٩٢).

وتسأل النائب نفسه عن الالتباس الذي حصل عند الحكومة هو من تبديل قانون الاعشار بقانون ضريبة الارض حيث تساءل بقوله فهل ضريبة العسل موجودة في قانون ضريبة الارض أم في قانون الاعشار لذلك اضطررت ان اذكر في اقتراحي الاثنين لئلا يحصل الالتباس فإذا ذكرنا ضريبة الاعشار وضريبة الارض يكون العسل على كل حال معفو من الضريبة (٩٣).

د- ضريبة الطوابع:

لقد اهتم نواب الأقليات بهذه الضريبة لما لها من أهمية في الاقتصاد العراقي حيث تكلم نائب (بغداد) ساسون حسقيل ان دائرة الطابو تشكل قسما من ادارة امور الحكومة يعني تدير املاك الحكومة والقسم الاخر من دوائر الحكومة تخدم الاهالي ككاتب العدل فالضرائب التي تستحصل بواسطة طوابع هي اجرة على التسهيل لا كالذي يلصق على سند الحولة (٩٤).

وقد ايد الدكتور سليمان غزالة نائب (البصرة) اقتراح بيع الطوابع واخذ العمولة عليها ليس فقط طوابع مالية بل طوابع البريد أيضا وقال يجب ان تباع في الاسواق عند بائعي الأوراق وغيرهم فهؤلاء يبيعون الطوابع المالية وتعطى لهم عمولة(٩٥).

ثانيا: الرسوم:

حظيت مسألة الرسوم مثلما هو الحال في مسألة الضرائب باهتمام نواب الاقليات الذين طالبوا خلال اجتماعات مجلس النواب التخفيف عن كاهل الشعب من خلال الغاء هذه الرسوم والعمل على تغييرها(٩٦).

أ- رسوم التعريفة الكمركية:

قدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثانية إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٥ اب ١٩٢٥ بلائحة (قانون تحديد اعفاء بعض الحبوب من الرسوم الكمركية) [٩٧]، في ضوء مناقشة التعريفة الكمركية عدّ نائب (الموصل) سليم حسون بان اعفاء الورق من الرسوم الكمركية ليس فقط ضرورياً من الوجهة المادية بمعنى مساعدة الصحافة والطباعة بل من الوجهة المعنوية أيضا لان الإعفاء يساعد على نشر الثقافة ويشجع الصحافة والطباعة[٩٨].

وفي ضوء مناقشة لائحة (قانون التعديل الأول لقانون رسوم التعريفة الكمركية لسنة ١٩٣٣) حيث انتقد نائب (الموصل) سليم حسون الحكومة بقوله "عشرات من الحكومات توالت على كراسي الحكم ومجالس كثيرة تبدلت ونحن دائما كنا نطالب العطف على الطباعة والعطف على الصحافة أي مساعدة الثقافة والجميع يساعدوننا ولكن بأي شيء بالوعود الخلابة وبعد ذلك لا يتحقق أي امر ولا يخرج أي فكر إلى حيز التنفيذ[٩٩].

وعند مناقشة (قانون تعديل لقانون التعريفة الكمركية) لغرض مناقشتها واقراراها تقدم نائب (الموصل) نجيب الصائغ بطلب اجراء تصويت على هذه اللائحة بطريقة تعيين الاسماء وقبل الاقتراح[١٠٠].

وأثناء مناقشة (لائحة قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٥٥) تحدث نائب (الموصل) توفيق السمعاني مبينا ان التعريفة تعد الناظم الاقتصادي لكل بلد من البلدان، وطالب الحكومة بضرورة ان يكون اتجاهها نحو حماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة سواء بإعفاء أو بتخفيض من بعض الرسوم[١٠١].

ب- رسوم الحراسة الليلية :

لقد تعرضت الحكومات المتعاقبة لانتقادات شديدة من نواب الاقليات من جراء فرضها هذه الضريبة[١٠٢].

وعند مناقشة رسوم الحراسة الليلية طالب نائب (الموصل) متي سرسم بالغاء رسوم الحراسة الليلية لكونها اصبحت عبئا على كاهل الشعب[١٠٣].

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية تحدث نائب الموصل متي سرسم منتقدا قانون الحراسة الليلية واوضح ان هذا القانون قد قوبل بالشكوى والضجيج واقترح ان يناط امر الحراسة إلى افراد الشرطة واقترح ان تقوم الحكومة بواجبات المحافظة على الامن في البلاد[١٠٤].

وفي جلسة المجلس المنعقدة ٧ نيسان ١٩٥٢ كرر النائب نفسه مطالبة الحكومة بإلغاء رسوم الحراسة الليلية[١٠٥].

وقد ابدى نائب (الموصل) توفيق السمعاني دهشته من هذا الرسم مبينا بانه لم يسمع في العالم رسوم تسمى رسوم الحراسة في دولة لها جيشها وشرطتها ومالها واضاف بإلغاء هذا الرسم الذي أدى إلى تذمر الاهالي وشكواهم[١٠٦].

كما تقدم نائب (الموصل) متي سرسم بسؤاله إلى الحكومة بجلسة المجلس المنعقدة في ١٢ اذار ١٩٥٣ طالبا من الحكومة موقفا من قانون الحراسة الليلية الذي ضجر منه الناس ومن وطئه هذا الرسم الثقيل[١٠٧].

وقد قدر نائب (الموصل) متي سرسم شاكرا الحكومة على اقدامها بإلغاء هذا الرسم الذي اعتبره باكورة لإلغاء رسوم أخرى[١٠٨].

ج- رسوم الطابو:

حظيت رسوم الطابو باهتمام نواب الاقليات لما لها من مساس مباشر بحياة الشعب[١٠٩]، وكانت حكومة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ ايار ١٩٣٥- ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦) قدمت إلى مجلس النواب لائحة (قانون أصول تسهيل الأموال غير المنقولة في الطابو لسنة ١٩٣٥) حيث تحدث نائب (الموصل) إسحاق شاؤؤل بصدد هذه اللائحة حيث اوضح ان فيها بعض الغموض، وقدم اقتراحا للمجلس يطالب فيه الغاء جميع انظمة الطابو السابقة اتي لا تنسجم مع التطور الحاصل والعمل بموجب هذا القانون الجديد[١١٠].

وفي مناقشة لائحة (مرسوم رقم (٢) لسنة ١٩٥٢ القاضي بإلغاء رسم الاستهلاك وضريبة الارض عن الخضراوات والاثمار الطرية والجافة) تساءل نائب (الموصل) نجيب الصائغ عن قيمة رفع الرسوم عن الجزر والفجل مع بقائها على التمن والدهن والحنطة وبقية الخضراوات[١١١].

د- رسوم الاستهلاك

لقد ناقش مجلس النواب في احدى جلساته (لائحة قانون خفض واعفاء من اجرة الارض وحق الماء ورسم الاستهلاك لسنة ١٩٣٣) حيث طالب نائب الموصل سليم حسون الحكومة ان تتخذ ترتيبات جديدة لتشجيع الإنتاج الزراعي والزراع[١١٢].

ثالثا: المؤسسات المالية:

لم يشهد العراق تطوراً ملموساً في النظام النقدي والمصرفي إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد تأسيس المصرف الوطني سنة ١٩٤٧ وتولية الاشراف على النقد وتمويله وللاحتفاظ بالاحتياطي المكون من الذهب والعملات الاجنبية كنسبة ٧٠% إلى جانب نسبة ٣٠% من سندات الحكومة[١١٣].

وقد تحدث نائب (البصرة) روبين بطاط حيث قال ان تعبير (الكمبيالات) هو تعبير عادي لذا اقترح ان تبدل كلمة (الكمبيالات) بالسندات المحررة لأمر والبوليسية[١١٤].

وتحدث النائب نفسه عن نفس الموضوع بقوله ان ممثل الحكومة اشترك معي بان (الكمبيالات) لا تشمل البوليسية وفق ما جاء في احكام قانون التجارة. ولكن يوجد قانون يسمى قانون ذيل قانون الاجراء وبموجبه تنفذ الكمبيالات المستعملة حسب التعبير السوقي وهذا القانون يستعمل للسندات لأمر وليس للكمبيالات وعليه اقدم تقريرا بهذا الشأن[١١٥].

المبحث الخامس: الميزانية العامة والعملة الوطنية:

أولا: الميزانية العامة للدولة :

لقد ساهم نواب الاقليات بدور فاعل في توقيع الميزانيات العامة المالية من خلال مناقشتها وابداء ملاحظاتهم واراءهم من اجل تطوير السياسة المالية وتوظيف الاموال في تنفيذ المشاريع الخدمية والعمرانية والصناعية والزراعية(١١٦).

لقد انتقد نائب (الموصل) يوسف الخياط أخلافات النواب على الميزانية على مسألة عدها (غير جوهرية) وبين بان الامة تنتظر من المجلس ان يكون عند حسن ضنها في خدمة البلاد(١١٧).

وقد تحدث النائب نفسه حول موضوع لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٢٦ حيث اقترح من اجل المباشرة للمذاكرة على الميزانية العامة في المسائل العامة. وقد قبل الاقتراح(١١٨).

وفي ضوء المذكرات على الأسس والمبادئ للميزانية العامة لسنة ١٩٢٦ حيث ناقش فيها النواب سياسة الحكومة المالية وكان لنواب الاقليات اسهام في هذا المجال وقد رأى نائب (الموصل) يوسف الخياط انه بإمكان الحكومة ان تتلافى الضائقة المالية والاقتصادية من خلال القيام بموازنة دقيقة(١١٩).

وتكلم نائب (بغداد) يوسف غنيمة حيث قال تلقت اللجنة (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٥ المالية) المحولة اليها من المجلس العالي في وقت لم يكن لديها من الأوراق والمستندات والحجج ما ترجع اليها في تدقيقاتها(١٢٠).

وعن موضوع مدة المذاكرة في الميزانية تحدث نائب (بغداد) نعيم زلخة بقوله ان المدة المخصصة لكل اجتماع لا تكفي لتطبيق الميزانية مع ان الامة محتاجة بان يقوم المجلس بمشاريع مهمة ومفيدة(١٢١).

وعن تأخير الميزانية تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة قائلا ان هذا التأخير لا يتفق مع القواعد الدستورية واني ارى من حيث المصلحة ان نستعجل في تصديق ميزانية حفر سد الفاو(١٢٢).

وضمن مداولات مجلس النواب تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة بقوله اني ارى أن يرتب المجلسان أي الاعيان والنواب ميزانيتهما ويقدماها إلى وزير المالية وهو يقدمها بدون ان يمس الارقام وذلك ان وزير المالية يجب ان يطلع على جميع المصروفات ليعد عدته لكل من المجلسين (١٢٣).

كان هناك نقص في الميزانية العامة وتحدث عنه نائب (بغداد) يوسف غنيمة قائلا ان الميزانية ناقصة من حيث الاساس فالرقم للمصروفات غير موجود واللجنة المالية لا يمكن ان تلعب دور القوة التنفيذية لان القوة التنفيذية هي التي تستعمل سلطتها وتأتي بارقام الميزانية وهنا تظهر سياستها المحدودة بالقانون ولكن هذه الارقام ناقصة فلا المجلس يمكن ان ينظر في مثل هذا النقصان ولا اللجنة يمكن ان تنظر فيه(١٢٤).

وعن مسألة موازنة المصروفات بالمدخلات في الميزانية تكلم نائب (بغداد) إبراهيم حييم قائلا يجب موازنة المصروفات بالمدخلات فإذا قصرت المدخلات عن المصروفات يجب ان يتحمل الشعب بعض المصروفات لأجل موازنة تلك الميزانية وإذا فاضت المدخلات عن المصروفات فالقاعدة المعروفة يجب حالا ان تنزل الضرائب بغض النظر عن الحالة الاقتصادية وهبوط الاسعار وعليه عند مقايسة مسائل كهذه يجب النظر في ميزانية الدولة وهذا هو المقياس الصحيح(١٢٥).

وعند مناقشة لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧) فقد قدمت حكومة صالح جبر (٢٩ اذار ١٩٤٧ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) وقد تحدث نائب (الموصل) نجيب الصائغ فبين بان هذه الميزانية ليست سوى ميزانية (روتينية) إلا أكثر ولا اقل واضاف ان القواعد المالية الصحيحة تقتضي بان تنظم الميزانية وفق خطة ومنهاج معينين بحيث انها لا تستهدف الوضع المالي لتلك السنة فقط إنما ترمي إلى ربط السياسة المالية للدولة عن السنوات التي مضت[١٢٦].

ثانيا: العملة الوطنية :

كانت الليرة العثمانية واجزائها العملة المتداولة في العراق وبعد الاحتلال البريطاني له انتشر تداول الروبية الهندية واجزائها التي فرضتها حكومة الاحتلال عملة رسمية في العراق حتى اواخر عام ١٩٣١[١٢٧].

وعن موضوع نقل النقود تكلم نائب (بغداد) يوسف غنيمة قائلا ان الحكومة العراقية تدفع سنويا ما يتراوح بين (النصف لك و ٧٠ الف روبية) لنقل النقود ويعلم الجميع ان السكة المتداولة في العراق هي السكة الهندية ووحدتها الروبية واساسها الفضة فالعراق على هذا الاساس مرتبط بمالية الهند فإذا ارتفعت سكة الهند ارتفعت مالية العراق وان هبطت الروبية هبطت مالية العراق ولا يخفى ان السكة هي احدى مظاهر الاستقلال وقد حان الوقت لإصلاح السكة[١٢٨].

وعندما قدمت حكومة صالح جبر إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١٦ تموز ١٩٤٧ بلائحة (قانون المصرف الوطني العراقي) حيث اعترض نائب (الموصل) نجيب الصائغ على عدم تحديد عضو مجلس ادارة المصرف المركزي عراقيا معتبرا ان عدم التحديد يمكن إن يكون أجنبيا[١٢٩].

الخاتمة

تشير المعلومات الواردة في البحث الى نتائج مهمة، إذ كان لنواب الأقليات في مجلس النواب العراقي خلال المدة ١٩٢٥–١٩٥٨ دوراً فاعلاً في بناء السلطة التشريعية وتدعيمها بآرائهم ومقترحاتهم أثناء مناقشة القضايا الاقتصادية المهمة في البلاد.

ويلاحظ أن مداخلات وآراء نواب الأقليات في المجال الاقتصادي كانت في مناقشة قضايا اساسية ومصيرية في تاريخ العراق المعاصر وعبرت عن ذهنياتهم وأساليب تفكيرهم.

امتاز نواب الأقليات بدورهم الفاعل في اللجان الداخلية الدائمة في مجلس النواب كما تقدم عدد منهم بمقترحات من أجل سن لوائح قانونية تتعلق بأهم القضايا الاقتصادية.

ساهم نواب الأقليات بدور فاعل في توقيع الميزانيات العامة المالية من خلال مناقشتها وإبداء ملاحظاتهم حول تطوير السياسة المالية وتوظيف الأموال في تنفيذ المشاريع الخدمية والعمرانية والصناعية والزراعية.

أسهم نواب الأقليات في تنبيه الحكومة الى ضرورة إتباع كل الوسائل من أجل تنشيط الحياة الاقتصادية في العراق على أن لا تؤثر على مستوى معيشة المواطنين، لا سيما ما يتعلق بضريبة الدخل التي عدّوها من الوسائل المهمة التي تشغل البلاد والمجالس النيابية منذ تأسيس الحكم الوطني وطالبوا الحكومة باتخاذ الوسائل الكفيلة لمعالجة طريقة جباية ضريبة الدخل والتي أثقلت كاهل الشعب خلال تلك المدة

هوامش البحث

(١) محمد مظفر الادهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ ،(بغداد ١٩٥٨) ، ص١٠١.

(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، (بغداد ١٩٨٨) ، ص ص٢٨٩-٣١٥ .

(٣) عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣، ص٢٨١.

(٤) الادهمي ،المصدر السابق، ص١٨١.

(٥) المصدر نفسه ، ص١٨٢

(٦) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، ط١، بغداد، ٢٠١٥، ص٥٤.

(٧) نذير، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(٨) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق، دراسة في التطورات العامة ١٩١٤ – ١٩٣٢، دار الحرية للطباعة (بغداد، ١٩٧٨) ؛ نذير، المصدر السابق، ٢٩٧.

(٩) الجواهري، المصدر السابق، ص ص٢٦٤– ٢٦٥.

(*) لم يشر المصدر الى اسم هذه اللجنة.

(١٠) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥١٠)، ١ شباط ١٩٢٧.

(١١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٩٤٥)، ٩ شباط ١٩٣١.

(١٢) المصدر نفسه، العدد (٣٧٤)، ٣ كانون الأول، ١٩٢٥.

(١٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٢٤) في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٧، ص٢٦٨– ٢٩٣. وسوف نشير الى هذا المصدر اختصاراً بالرمز م. م. ن.

(١٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥٠٨)، ٣٠ كانون الثاني، ١٩٢٧.

(١٥) المصدر نفسه، العدد (١٦٦)، ٢٧ شباط ١٩٢٧.

(١٦) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الرابعة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، ص٥١٣.

(١٧) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٨٣٥)، ٢٠ شباط ١٩٣٠.

(١٨) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الرابعة عشر، الجلسة (٩)، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، ص٣٧٩.

(١٩) نبيل عكيد محمود المظفري، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٠، ص٧٤.

(٢٠) م. م. ن.، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة (٣٠) ص٣٨٥.

* لم يشر المصدر إلى اسم هذه الاتفاقية.

(٢١) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥٣٦)، ٢٧ نيسان ١٩٢٧.

(٢٢) نذير، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(٢٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٧٢)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٥.

(٢٤) المصدر نفسه، العدد (٩٤٥)، ٩ شباط ١٩٣١.

(٢٥) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الرابعة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، الجلسة (٢١)،ص٤٧٠.

(٢٦) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٢)، ص١٨٤.

(٢٧) م م ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، ص٢٥٤.

(٢٨) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي في السنة ١٩٢٨، الجلسة ٢٦ ، ص٢٨١– ٢٨٤

(٢٩) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ١٩، ص١٥٨.

(٣٠) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٩٥)، ٢٨ كانون الثاني، ١٩٢٦.

(٣١) المصدر نفسه، العدد (٨١٥)، ١ كانون الاول ١٩٢٩.

(٣٢) م. م. ن.، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (١١) ،ص١٦١.

(٣٣) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع (٥٣، ١٩٥٤)، ص٩٠.

(٣٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥٣٧)، ١ ايار ١٩٢٧.

(٣٥) المصدر نفسه، العدد (٥٥٧)، ٩ حزيران ١٩٢٧ .

([٣٦]) م م ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة (٣٨) ، في ١٥ اذار ١٩٢٧

(٣٧) المصدر نفسه، العدد (٩٤٥)، ٩ شباط ١٩٣١.

(٣٨) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (١٤)، ٢٩ ايلول ١٩٤٨، ص١٨٢.

(٣٩) م م ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (١٣)، ٨ شباط ١٩٥١، ص١٧٥.

(٤٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٢٧) في ٧ اذار ١٩٥٤، ص٥٩٧.

(٤١) زهير على النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٨، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل، كلية الآداب ١٩٨٩، ص٣٠، وللتفاصيل ينظر: جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطورات السياسية في العراق ١٩٢٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل، كلية الاداب ١٩٨٩، ص٥ وما بعدها.

(٤٢) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الاولى، لاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة (٢٢) في ٥ حزيران ١٩٢٧، ص١٢٦٧.

(٤٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥٥٧)، ٢٩ حزيران ١٩٢٧.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي، لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٣٩)، ٩ تموز ١٩٤٧، ص٧٢١.

(٤٦) م م ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (٤)، ١٤ كانون الأول ١٩٤٨، ص٤٦.

(٤٧) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (٤٣) في ٢١ نيسان ١٩٣٤، ص٥٦٠.

(٤٨) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٤٧)، في ٢٦ اذار ١٩٣٦، ص٨٣٧.

(٤٩) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي، لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٣٣)، في ٢٦ حزيران ١٩٣٧، ص٤٧٣.

(٥٠) م م ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة (٥١)، ١٧ ايار ١٩٥١، ص٩٠٧.

(٥١) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٣٤)، في ٢٥ ايار، ص ص٦٨٨- ٦٩٣.

(٥٢) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الرابعة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة (٥٤- ٥٥) الجلسة السادسة والعشرون، ص٥٣٥.

(٥٣) المصدر نفسه، الجلسة (٢٧)، ص٥٦٠.

(٥٤) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، (بغداد، ١٩٨٨) ص٢٨٣ ؛ نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط العراقي ١٩٢٥- ١٩٥٢، (بيروت- ١٩٨٠)، ص ص٢٦- ٥٢.

(٥٥) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة (٥٤) في ١٤ ايار ١٩٣٢، ص٥٧١.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٥٨٢.

(٥٧) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٢٤)، ١٥ كانون الأول ١٩٣٠.

(٥٨) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلستان (٢٣، ٢٨) ، في ٣ و ١٠ حزيران، ص٢٤٠-٢٥٠، ص ص٣٣٣- ٣٤١.

(٥٩) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (٢٩) في ٢٠ اذار ١٩٣٤،ص ص ٣٠٦- ٣٢٦.

(٦٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٣٠) في ١٠ ايار ١٩٥٠، ص٤١٤.

(٦١) م م ن ، الجلسة (٤١) في ٥ حزيران ١٩٥٠، ص٦٣٢.

(٦٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (١١) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠، ص١٥٨.

(٦٣) المصدر نفسه، الجلسة (٤٩) في ١٣ ايار ١٩٥١، ص٨٧٠.

(٦٤) النحاس، المصدر السابق، ص٢٣، نذير، المصدر السابق، ص٢٧٨.

(٦٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٧٨)، ١٧ كانون الأول ١٩٢٥.

(٦٦) المصدر نفسه، العدد (٣٨٣)، ٣١ كانون الأول ١٩٢٥.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه، العدد (٤٠٩)، ٤ اذار ١٩٢٦.

(٦٩) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٤٢)، ١٠ ايلول ١٩٢٥.

(٧٠) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٥٣٧)، الاحد ١ ايار ١٩٢٧.

(٧١) المصدر نفسه، العدد (٩٢٦)، ٢٢ كانون الأول ١٩٣٠.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه، العدد (٩٥٦)، ١٩ مارت ١٩٣١.

(٧٤) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٢٧)، ص٣٢٨.

(٧٥) م. م. ن.، الدورة الانتخابية (١٢) الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١، الجلسة (٥) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥١، ص١٧٦.

(٧٦) النحاس، المصدر السابق ؛ نذير، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٧٧) م. م. ن.، الدورة الانتخابية (١١)، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (١٣) في ٢٦ نيسان ١٩٤٧، ص٢١٢.

(٧٨) م م ن ، الجلسة (٣٦)، في ٢٩ حزيران ١٩٤٧، ص٦٦٥.

(٧٩) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية (١٢)، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (١٠) في ٢ اذار ١٩٥٠، ص ص ١٥٥– ١٥٧.

(٨٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٢- ١٩٥٣، الجلسة (٦) في ١٥ شباط ١٩٥٣، ص٦٧.

(٨١) المظفري، المصدر السابق ، ص٩٠.

(٨٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥١٣)، ١٦ شباط ١٩٢٧.

(٨٣) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٢٤) ٢١ اذار ١٩٢٩ ، ص ٢٥٧ ؛ نذير ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩.

* احدث الطرق المستخدمة في جباية ضريبة الاراضي.

(٨٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٨١٨)، ٢٣ كانون الأول ١٩٢٩.

(٨٥) المصدر نفسه، العدد (١٤٠٢)، ٢٨ شباط ١٩٣٥.

(٨٦) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة (١٣) في ٢ اذار ١٩٤٠، ص١٩٩.

(٨٧) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة (١٣) نذير، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٨٨) م. م. ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (٢٩) في ٢٦ اذار ١٩٣٤، ص٣٠٩.

(٨٩) جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٥٣٧)، ٢١ ايلول سنة ١٩٣٦.

(٩٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (١٠) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥١، ص١٣٩.

(٩١) م م ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٢- ٥٣، الجلسة (٣)، في ١٢ شباط ١٩٥٣، ص١٥٨.

(٩٢) جريدة الوقائع العراقية، ال (٩٢٨)، ٢٩ كانون الأول ١٩٣٠.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٨٠)، في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٥.

(٩٥) المصدر نفسه، العدد (٥٥٥)، الاحد ٢٢ حزيران ١٩٢٧.

(٩٦) نذير، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٩٧) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي في ١٩٢٥، الجلسة (١٥)، ٢٠ اب ١٩٢٥، ص٩؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٢٣٣٦) في ١ أيلول ١٩٢٥؛ نذير، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٩٨) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٢) في ٢٩ نيسان ١٩٣٣، ص٨٥.

(٩٩) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٦) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٤، ص١٢٣.

(١٠٠) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (٩)،١٥ تموز ١٩٤٨، ص١١٨.

(١٠١) م م ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٥- ١٩٥٦، الجلسة (٥) في ٣١ كانون الأول ١٩٥٥، ص٤٨.

(١٠٢) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢، الجلسة (٤٨) ي ٨ حزيران ١٩٤٣، ص٤٣٧؛ نذير، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(١٠٣) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية (١١) الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (١١) في ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص٦٤.

(١٠٤) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية (١٢)، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٤٤)، ١٧ ايار ١٩٥٠، ص٧٦٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية (١٣)، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة (٢٥) ٧ نيسان ١٩٥٢، ص٣٦٩.

(١٠٦) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٢- ١٩٥٣، الجلسة (١١) في ١٢ اذار ١٩٥٣، ص١٨٥.

(١٠٧) م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٢- ١٩٥٣، الجلسة (١١) في ١٢ آذار ١٩٥٣، ص١٧٣.

(١٠٨) المصدر نفسه، الجلسة (١٧) في ٩ نيسان ١٩٥٣، ص٢٦٦.

(١٠٩)المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة (١١) في ١٦ ايار ١٩٢٧، ص١٠٣٥؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥١٦)، في ٢٠ ايار ١٩٢٧؛نذير، المصدر السابق، ص٢٦١.

(١١٠) المصدر نفسه ، لدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٣)، ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٣٣.

(١١١) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية (١٣)، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٥)، ١٦شباط ١٩٥٣، ص٨٣.

(١١٢) م م ن ، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٤) في ٨ ايار ١٩٣٣، ص١٠١ – ١٠٢.

(١١٣) المظفري، المصدر السابق، ص٩٣.

(١١٤) م. م. ن.، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي في ٣٠ تشرين الأول لسنة ١٩٣٩، ص٥٣٣.

(١١٥) المصدر نفسه، ص٥٣٤.

(١١٦) نذير، المصدر السابق، ص٢٠٩.

(١١٧) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٥) في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٥، ص٢٠؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣٨٣)، ٣١ كانون الأول ١٩٢٥.

(١١٨) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٣٦) في ٥ ايار ١٩٢٦، ص٦؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٤١) في ١ ايار ١٩٢٦، ص٢٠.

(١١٩) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة (٣٢) في ١٦ اذار ١٩٣٢، ص ص ٢٦٧- ٢٦٩.

(١٢٠) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٧١) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥.

(١٢١) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٦٢) في ٩ اب ١٩٢٦.

(١٢٢) المصدر نفسه، العدد (٥٤٧) الاحد ٢٩ ايار ١٩٢٧.

(١٢٣) المصدر نفسه، العدد (٥٥٠) الاحد ٥ حزيران ١٩٢٧.

(١٢٤) المصدر نفسه، العدد (٨٤٢)، ٢٠ مارت ١٩٣٠.

(١٢٥) المصدر نفسه، العدد (١٤٩٦)، ١٦ مارت ١٩٣٦.

(١٢٦) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٢٨) في ١٦ حزيران ١٩٤٧، ص٥٠٣.

(١٢٧) الحسني، تاريخ الوزارات ج٣، ص١٨٢؛ نذير، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(١٢٨) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٤٦)، حزيران ١٩٢٦.

(١٢٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة(٤٣)، في ١٦ تموز ١٩٤٧، ص٩٠٥.

The Stand of Minorities Deputies from Economic Issues at the Iraq House of Parliament ١٩٢٥-١٩٥٨

Asst .Prof. Dr. Ammar Yousif Abdulla

College of Basic Education-University of Mosul

Abstract:

Minorities deputies (i.e. Christians, Jews)played important roles in Parliament through monarchy era through tertiary or attempt to treat problems or crises facing Jargon economical aspect through their discussions and suggestions at the parliament .

The research mentions the role of minorities deputies in Iraqi house Of parliament diaries the discussion of Economic issues . The research is divided in to fire parts .The first speaks about agriculture. The second Industrial and urban projects and oil issues. The third commerce supplies. The fourth taxes tariffs and financial institute tons. Finally the fifth speaks about national budget and currency.